7 June 2012
Arabic

المجلس



الدورة الثامنة عشرة

كينغستون، جامايكا

١٦-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط العمل المتعلقة باستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن في المنطقة

تقرير الأمين العام

١ - الغرض من هذا التقرير هو تزويد المجلس بمعلومات عن حالة ونتائج الاستعراضات الدورية لل عقود الحالية لاستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن، وفقاً للمادة ٢٨ من نظام التنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في المنطقة.

أولاً - مقدمة

٢ - وفقاً للنظام، يجب أن يتضمن كل طلب للحصول على الموافقة على خطة عمل لاستكشاف وصفاً عاماً وجدولاً زمنياً لبرنامج الاستكشاف المقترح، بما في ذلك برنامج أنشطة لفترة الخمس سنوات التالية مباشرة، مثل إجراء دراسات حول العوامل البيئية والتقنية والاقتصادية وغيرها من العوامل الملائمة التي يجب أخذها في الاعتبار عند الاستكشاف، وجدولاً زمنياً للنفقات السنوية المتوقعة في ما يتعلق ببرنامج الأنشطة لفترة الخمس سنوات التالية مباشرة (المادة ١٨، الفقرتان (أ) و (و)). وعند الموافقة على الطلب، يُدرج برنامج الأنشطة لفترة الخمس سنوات ضمن كل عقد لاستكشاف باعتباره الجدول الزمني للعقد، وفقاً للبند الموحد ٤ من العقد (المادة ٤ من المرفق ٤ للنظام)، والمتعاقد ملزم بموجب العقد 'بالشروع في الاستكشاف وفقاً للجدول الزمني المنصوص عليه في برنامج الأنشطة... ويتقيد بالفترات الزمنية أو أي تعديل يدخل عليها'. وينص البند الموحد ٤-٢ على ما يلي:



الرجاء إعادة استعمال الورق

110612 040612 12-34532 (A)



يقوم المتعاقد بتنفيذ برنامج الأنشطة المنصوص عليها في الجدول ٢ طياً. وعليه عند القيام بهذا العمل أن ينفق في كل سنة من سنوات العقد مبلغاً لا يقل عن المبلغ المحدد في هذا البرنامج أو في أي استعراض له يتفق عليه، في نفقات فعلية ومباشرة تتعلق بالاستكشاف.

٣ - ويمكن تعديل برنامج الأنشطة في أي وقت عن طريق الاتفاق المتبادل بين المتعاقد والسلطة، وفقاً للممارسات الحميدة في صناعة التعدين، ومع مراعاة ظروف السوق. غير أن المادة ٢٨ تتيح آلية محددة يمكن للمتعاقدين بواسطتها تعديل برامج أنشطتهم مرة كل خمس سنوات من خلال عملية استعراض دوري تنفذ بالاشتراك بين الأمين العام وكل متعاقد. وفي هذا الصدد، ينص البند الموحد ٤-٤ على أن ضرورة أن يقوم المتعاقد والأمين العام، في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوماً قبل انقضاء كل فترة مدتها خمس سنوات من تاريخ بدء سريان العقد، بإجراء استعراض مشترك لتنفيذ خطة عمل الاستكشاف. بموجب هذا العقد. وفي ضوء الاستعراض، يبين المتعاقد برنامج أنشطته للسنوات الخمس التالية، بما في ذلك جدول منقح للنفقات السنوية المتوقعة، ويجري ما يلزم من تعديلات في برنامج أنشطته السابق. ثم يُدرج في برنامج الأنشطة المنقح ضمن العقد. ووفقاً للبند الموحد ٢٤-٣، يتم ذلك من خلال وثيقة مكتوبة (في شكل تبادل للرسائل) يوقعها الأمين العام والممثل المخول للمتعاقد. وعملاً بالمادة ٢٨، يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن هذا الاستعراض إلى اللجنة القانونية والتقنية وإلى المجلس.

٤ - وفي ما يتعلق بستة من المتعاقدين الحاليين (المركز العلمي الحكومي في روسيا Yuzhmorgeologiya، ومنظمة Interoceanmetal Joint Organization (IOM)، وحكومة جمهورية كوريا، والرابطة الصينية للبحث والتطوير في ميدان الموارد المعدنية للمحيطات (China Ocean Mineral Resources Research and Development Association (COMRA))، والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات (Deep Ocean Resources Development (DORD))، والمعهد الفرنسي لأبحاث استغلال البحار (Institut français de recherche pour l'exploitation de la mer (IFREMER))، الذين صدرت عقودهم في عام ٢٠٠١، انتهت الفترة الثانية الممتدة لخمس سنوات في عام ٢٠١١. وبالنسبة للمعهد الاتحادي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية، الذي صدر عقده في عام ٢٠٠٦، فقد انتهى برنامج أنشطته للسنوات الخمس الأولى في عام ٢٠١١. أما بالنسبة لحكومة الهند، التي صدر عقدها في عام ٢٠٠٢، فإن الفترة الثانية التي مدتها خمس سنوات تنتهي في عام ٢٠١٢. وقد قدّم المتعاقد معلومات وسيجرى الاستعراض الدوري خلال الدورة الثامنة عشرة للسلطة أو بعدها بفترة وجيزة.

ثانياً - عملية الاستعراض الدوري

٥ - شرع الأمين العام في عملية الاستعراض الدوري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بتوجيه الدعوة إلى جميع المتعاقدين لكي يقدموا، علاوة على تقاريرهم السنوية، تقريراً شاملاً عن أعمال الاستكشاف المنجزة حتى ذلك التاريخ والبيانات والنتائج التي حصلوا عليها، بما فيها البيانات التي لم تقدّم حتى الآن إلى السلطة. ودُعي المتعاقدون أيضاً إلى تقديم تحليل شامل للنفقات المتكبدة خلال فترة الخمس سنوات قيد الاستعراض، بالشكل الذي أوصت به اللجنة القانونية والتقنية في توصياتها لتوجيه المتعاقدين في ما يخص الإبلاغ عن نفقات الاستكشاف الفعلية والمباشرة الصادرة عام ٢٠٠٩، على نحو ما يقتضيه الفرع ١٠ من المرفق الرابع للنظام (انظر ISBA/15/LTC/7). ودُعي المتعاقدون كذلك إلى تقديم برامج أنشطتهم المقترحة والبيانات المرتبطة بها عن الحد الأدنى من النفقات لفترة الخمس سنوات اللاحقة. وقدم المتعاقدون المعلومات ذات الصلة في المواعيد المبينة في مرفق هذا التقرير، وفي جميع الحالات، قدموها بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١.

٦ - وعُرضت التقارير الواردة من المتعاقدين على اللجنة القانونية والتقنية خلال الدورة السابعة عشرة للسلطة في عام ٢٠١١. ونظرت اللجنة في المعلومات المقدمة في سياق استعراضها للتقارير السنوية عن أنشطة كل متعاقد. وفي ما يتعلق بما نفّذه المتعاقدون من خطط عملهم، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء عدم وجود البيانات الأولية المرتبطة بتقييم الموارد والدراسات الأساسية البيئية. ولوحظ أن عدم وجود هذه البيانات يشكل عائقاً أمام قدرة السلطة على تقييم الأنشطة المنجزة في المنطقة، مثل وضع خطة للإدارة البيئية الإقليمية. وتقدمت اللجنة بعدد من التوصيات في هذا الشأن، وهي التوصيات التي تناولها المجلس في وقت لاحق وترد في الوثيقة ISBA/17/C/20. وفي ما يتعلق بالنفقات المالية، لاحظت اللجنة اختلافات كبيرة في النفقات المالية المبلغ عنها بين المتعاقدين. وكررت أيضاً صعوبة إجراء أي تقييم لنفقات الاستكشاف الفعلية والمباشرة عندما لا يتبع المتعاقدون التوصيات ذات الصلة للاسترشاد بها. وأوصت أيضاً بضرورة أن يتضمن برنامج الأنشطة للسنوات الخمس المقبلة للمتعاقدين الستة الذين سيدخلون الفترة الأخيرة لعقد مدته خمس سنوات دراسة تمهيدية للجدوى الاقتصادية تبين مستوى العائدات المتوقعة من أي استثمار في استغلال العقيدات. وختاماً، اقترحت اللجنة أيضاً أن تعقد الأمانة العامة اجتماعاً مع المتعاقدين، على أساس جدول أعمال يتضمن بنداً محدداً يقضي بإدراج التقييم المالي كعنصر من عناصر إعداد التقارير في المستقبل.

٧ - وخلال الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وأيار/مايو ٢٠١٢، سعى الأمين العام، أو من ناب عنه، لعقد لقاءات ثنائية مع كل متعاقد وذلك لمناقشة تنفيذ خطة العمل بمزيد من التفصيل، على النحو الذي يتوخاه النظام. وهكذا عُقدت اجتماعات مع الرابطة

الصينية للبحث والتطوير في ميدان الموارد المعدنية للمحيطات والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات وجمهورية كوريا خلال الزيارات الرسمية التي قام بها هؤلاء المتعاقدون، في حين عُقد اجتماعان مع المعهد الاتحادي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية ومنظمة Interoceanmetal Joint Organization في كينغستون. وعُقد اجتماع غير رسمي في نيويورك مع ممثلي فرنسا، الدولة الراعية للمعهد الفرنسي لأبحاث استغلال البحار. ولم يكن من الممكن عقد اجتماع ثنائي مع المركز العلمي Yuzhmoregeologiya. وكانت هذه الاجتماعات مفيدة في الخروج بفهم أفضل لبرامج الاستكشاف الخاصة بكل متعاقد، وأهدافه الاستراتيجية والإنجازات التي حققها. كما أتاحت للأمين العام الفرصة لكي يُطلع المتعاقدين على اهتمامات اللجنة القانونية والتقنية والمجلس بمزيد من التفصيل، وبخاصة في ما يتعلق بقضايا مثل تقديم البيانات البيئية الأساسية والوتيرة المستقبلية للأنشطة في المنطقة، ولكي يستجيب المتعاقدون لهذه الاهتمامات. وتلقى الأمين العام أيضاً إحاطات من المتعاقدين عن حالة تطوير تكنولوجيا التعدين والمعالجة.

٨ - وتجدر الإشارة إلى أنه، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، استجابة لتوصية اللجنة القانونية والتقنية وقرار المجلس الوارد في الوثيقة ISBA/17/C/20، عقد الأمين العام اجتماعاً مع المتعاقدين لتسهيل تبادل وجهات النظر بشأن بروتوكولات البيانات وتوحيد المقاييس. ويُعرض حالياً تقرير منفصل عن نتائج هذا الاجتماع على اللجنة القانونية والتقنية (ISBA/18/LTC/3).

٩ - وعقب الاجتماعات الثنائية المذكورة أعلاه، أُنجزت الاستعراضات الدورية من خلال تبادل الرسائل، كما هو مبين في مرفق هذا التقرير.

ثالثاً - اعتبارات لأعمال المتعاقدين في المستقبل

١٠ - يجوز للمتعاقدين إبداء بعض الملاحظات العامة في ما يتعلق بتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف. وكما ذكرت اللجنة القانونية والتقنية، فقد حدث تحسُّن كبير في السنوات الأخيرة في نوعية المعلومات المقدمة من قبل المتعاقدين في التقارير السنوية إلى السلطة، حيث يلتزم معظم المتعاقدين الآن بالبنيان والشكل الموحد للتقارير السنوية اللذين أوصت بهما اللجنة في عام ٢٠٠٢. وبعبارة عامة، حسَّن المتعاقدون أيضاً تقاريرهم المالية بحيث تكون أكثر شفافية ومتوافقة مع التوصيات التوجيهية الصادرة عن اللجنة في عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، ونتيجة للاجتماع مع المتعاقدين الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تلقت الأمانة العامة مزيداً من البيانات البيئية الأولية منهم ويجري اتخاذ التدابير (رهناً بتوافر موارد الميزانية) لضمان إمكانية تحليل هذه البيانات وتقييمها وتوحيدها، وذلك لتسهيل وضع خطوط الأساس البيئية للمرحلة القادمة من أنشطة التعدين في قاع البحار.

١١ - ولا بد من الإشارة، مع ذلك، إلى أن ستة من المتعاقدين الحاليين مقبلون الآن على المرحلة الأخيرة من برامجهم للاستكشافات الأولية. وتصدر عقود التنقيب لمدة ١٥ عاماً، وهي مدة تعتبر كافية لاستكشاف المنطقة، والتعرف على أي موقع منجم من الجليل الأول، ووضع خطوط الأساس البيئية، واختبار تكنولوجيا التعدين وتقييمها وإعداد تقييم للآثار البيئية لهذه التكنولوجيا بغية الشروع في استغلاله. وعلى الرغم من أن بعض المتعاقدين قد أحرز بعض التقدم في تطوير تكنولوجيا التعدين والمعالجة، فهناك أدلة قليلة على أن ذلك يجري من باب الحاجة الملحة أو بهدف تطويرها لأغراض تجارية. وتظل معظم برامج المتعاقدين عبارة عن حملات للبحث العلمي طويلة الأمد، من دون أي جدوى تجارية. وعلى سبيل المثال، لا يعترز إلا متعاقد واحد القيام برحلة بحرية واحدة خلال الفترة التي ستشمل أساساً تقييم البيانات البيئية. ويقترح ثلاثة من المتعاقدين فقط إجراء دراسة تمهيدية للجدوى الاقتصادية تكون مفيدة للتحضير لمرحلة الاستغلال. ولم يبلغ السلطة أي متعاقد حتى الآن بأنه قرر المضي قدماً في إجراء اختبارات التعدين من أجل تقييم المخاطر التجارية والبيئية المرتبطة بأنظمة التعدين والمعالجة.

١٢ - وفي معظم الحالات، فإن المتعاقدين الحاليين، باعتبارهم مؤسسات مشمولة برعاية وتمويل مباشر أو غير مباشر من قبل الحكومات بواسطة أموال عامة، منخرطون في توفير الدعم العلمي والتقني من أجل استغلال الموارد المعدنية البحرية بنفس الطريقة التي يعمل بها القائمون بالمسوحات الجيولوجية الوطنية في مجال إجراء التحريات الأساسية للبيئة الأرضية. والهدف من هذه الدراسات هو وضع الأساس للاستغلال التجاري للموارد المعدنية من خلال تقليل المخاطر التقنية المتأصلة في تطور أي مشروع منجمي من مرحلة التنقيب إلى مرحلة الإنتاج. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن بعض المتعاقدين قد قاموا أيضاً باختبارات واسعة النطاق للمعادن البحرية في منشآت تجريبية لمعرفة الطريقة الأمثل لاستخلاص المعادن الأساسية بالتعدين المائي أو الحراري، وبشكل خاص النحاس والنيكل. وستكون الخطوة التالية منطقياً هي تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال استغلال الرواسب المعدنية البحرية وإجراء تقييم اقتصادي أولي للجدوى الشروع في استغلالها، علاوة على زيادة وتيرة الأنشطة المتعلقة باختبار نظم التجميع.

رابعاً - التوصية

١٣ - المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بحالة أعمال الاستكشاف التي يقوم بها المتعاقدون المبينة أسماؤهم في هذا التقرير، والإشارة إلى الاستعراضات الدورية لسبع خطط عمل متعلقة بالاستكشاف.

المرفق

حالة عمليات الاستعراض إلى غاية ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢

التعاقد	تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ	تاريخ انتهاء برامج الأنشطة التي مدتها خمس سنوات	تاريخ تقديم برامج الأنشطة المقترحة	تاريخ إعادة النظر في العقد
منظمة Interoceanmetal Joint Organization	٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١	٢٩ آذار/مارس ٢٠١١	٤ نيسان/أبريل ٢٠١١	٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢
معهد Yuzhmorgeologiya	٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١	٢٩ آذار/مارس ٢٠١١	٥ نيسان/أبريل ٢٠١١	٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢
حكومة جمهورية كوريا	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١	٦ نيسان/أبريل ٢٠١١	٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢
الرابطة الصينية للبحث والتطوير في ميدان الموارد المعدنية للمحيطات	٢٢ أيار/مايو ٢٠٠١	٢٢ أيار/مايو ٢٠١١	٢٨ آذار/مارس ٢٠١١	قيد النظر
الشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١	٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢
المعهد الفرنسي لأبحاث استغلال البحار	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	٦ حزيران/يونيه ٢٠١١	قيد النظر
المعهد الاتحادي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية	١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦	١٩ تموز/يوليه ٢٠١١	٦ نيسان/أبريل ٢٠١١	قيد النظر